بالمشروع الصهيوني. فهي على استعداد ـ منذ البدء ـ للوصول إلى اتفاق سياسي مع الفلسطينيين، دون ان يستند مثل هذا الاستعداد إلى قاعدة الاستقلال الوطني الفلسطيني، وذلك لترسيخ قناعة كما يبدو، في اعماقها، بأن أرض فلسطين لا تتحمل دولتين.

فاستناداً إلى طبيعة المساومة، التي تشكل جوهر التكوين في الحركة الصهيونية على الرغم من كل المغالاة والعسف النظري المثالي المتزجين في أسس التكوين الاولى، فقد سعت الصهيونية، فعلاً، في البدايات، نحو اتفاق سياسي مع الفلسطينيين، شرط أن يؤمن لها هذا الاتفاق القاعدة الضرورية لاستمرار توسع المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين (راجع صبري جريس، **تاريخ الصهيونية، الجزء الثاني، / الوطن القومي اليهودي/ في فلسطين، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٦، ص ٢٣٠)، وذلك بما يعكس عنفوان مشروع في بداياته. لكن الامر يظهر مختلفاً، الآن، حيث يبدو وكأن الحركة الصهيونية (أو لنقل الجيل الثاني والثالث فيها) أصبحت مدركة لنقاط الضعف الحقيقية في مشروعها، فأخذت تقترب من واقع الاشياء وحجّمت مثاليتها، واتجهت إلى السعي نحو اتفاق سياسي مع الفلسطينيين يقوم، اولاً، على قاعدة التنازل عن شرط التوسع الصهيوني؛ كما يقوم، ثانياً، على الاعتراف بأهلية مشروع الخصم (الفلسطيني) على النشوء والتحقق، وبالتالي الاكتفاء بمشروع الدولة اليهودية النقية مع بذل كل الجهد للحفاظ عليها من التلف.

وهكذا تصبح القاعدة، هنا، انه كلما عجزت الحركة الصهيونية عن تحقيق مشروع التوسع، كلما اضطرت إلى تقديم التنازل للمشروع الفلسطيني، مع معرفتها الاكيدة والمحقة بأن كل تنازل من هذا النوع يحمل موتاً حتى لمشروع الدولة اليهودية بالذات. وفي الواقع، انه اذا ما دققنا، بشكل موضوعي، في الجهد الهائل الذي بذلته الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل على مدى السنوات العشر الماضية التي شهدت ثلاث حروب مع منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٢)، نستطيع أن نرى، بوضوح، التفسير المنطقي لمشاريع التسوية التي ينتجها المجتمع الاسرائيلي، بين الحين والآخر. فمثل هذا الجهد المكثف كان شاغله الاساس هو التوسع واخضاع الخصم، كلياً، وابادة ارادته؛ لكنه جهد انتهى ـ كما يبدو ـ إلى طريق مقفل، بل بدا وكأنه جهد عبثي فعلاً، حيث لم يتحقق شيء من الاهداف المطلوبة، فماذا يكون الخيار في مثل هذه الحالة: التراجع أم التمترس خلف المقولات العاجزة عن التحقق ؟

ان أهمية مشاريع التسوية التي يطرحها بعض الاسرائيليين على الفلسطينيين، بين الحين والآخر، تكمن، فقط، في الفكرة الاخيرة لا غير، أي ان طريق التوسع قد أقفل فعلاً، اذ لم يعد منسجماً مع مقاييس العصر، ولغة التقارب، والمساومات، التي بدأت تطبع علاقات القوى الرئيسة في العالم؛ ونتيجة لذلك، فان بعض اليهود اكتشف انه لم يعد أمامه غير أحد خيارين: اما الاكتفاء بدولة يهودية مقلّصة، ومقفلة، تعد استمراراً منطقياً لتاريخ «الغيتو» اليهودي، واما الدخول في مشروع سياسي مشترك لا يكون لهم فيه الهيمنة بحكم اقليتهم.

خلفية تاريخية

وهنا تجدر الاشارة إلى فكرة ذات قيمة في هذا المجال، تتلخص في انه حين يبادر أصحاب المشروع الصهيوني بطرح مشاريع حلول سياسية على الفلسطينيين يكون منطلقهم وشاغلهم هما كيفية الحفاظ وادامة مشروعهم، وليس الحقوق السياسية للخصم؛ وهذا يعني، اولاً، ان ليس كل مشروع يطرحونه هو مشروع للحل الفعلي، بل غالباً ما يكون نوعاً من المناورة تستهدف التحايل على الخصم لاحباط امكانية تقدّمه.

وهو يعني، ثانياً، ان كل تنازل يقدمونه يعكس اندفاعاً وتقدماً لدى الخصم الفلسطيني، وبالتالي فان العلاقة بين الطرفين قائمة، بالضرورة، على التناقض، يدرك الطرفان، بدقة، هوامش المناورة بينهما، مما يمنع الدخول في علاقة مساومة فعلية تبحث في الحل الوسط.

وهنا نرى انه من المفيد القاء نظرة سريعة على عدد من المشاريع التي سبق للصهيونيين طرحها قبل اعلان دولتهم، بحيث تمكن المقارنة مع ما يطرح حالياً، فلا «يطيش أحدنا على شبر ماء».